محاضرات مقياس الحوكمة وأخلاقيات المهنة

الأستاذة عجوز فاطنة

السنة 3 علم اجتماع

المحاضرة 8

أسباب ظاهرة الفساد

(الأسباب الدينية، الأسباب الفردية، الأسباب الاجتماعية، الأسباب الاقتصادية

الأسباب السياسية، الأسباب القانونية)

1. أسباب الفساد:

1.3. الأسباب الدينية:

1. ضعف الوازع الديني
2. انخفاض الوعي والتثقيف الديني بمخاطر الفساد خاصة على المنابر.

2.3. الأسباب الفردية:

تستند الأسباب الفردية إلى تركيبة نفسية الإنسان وتكوينه العقلي والأخلاقي، وهي أسباب تعني وجود خلل في شخصية الممارس لهذا السلوك المنحرف نتيجة وجود قصور في صفاته الأخلاقية ووعيه وقدراته العقلية، كما ترجع الأسباب الفردية إلى ما يعرف بالمدرسة القيمية التي تنسب الفساد إلى عوامل أخلاقية ودينية تجعل من الفرد حالة سلبية تتعارض دائما مع مقتضيات المصلحة العامة. ويعتبر فساد الفرد عقائديا وأخلاقيا أساس كل فساد فإذا كان المعتقد فاسدا كان السعي فاسدا وإذا كان المعتقد صحيحا

صالحا صلح السعي لقوله تعالى: " وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحص مصلحون ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون " فالنفس الخاوية الإيمان التي لا تخشى الله ورسوله لا تبالي بارتكاب المحرمات ولا تخشى العقاب الرباني على الفساد في الأرض ولا تشعر بالضيق أو الهم الذي يشعر به المؤمن في حال اقترافه الفساد بل يزيد له الشيطان سوء عمله فضلا عن إتباع الهوى وانتشار الأخلاق الفاسدة مثل الكذب والنفاق والرياء والغلظة وسوء الظن وعدم الوفاء بالعهود وخيانة الأمانة والرشوة ..الخ.

3.3. الأسباب الاجتماعية:

تعتبر العوامل الاجتماعية من أهم الأسباب المؤثرة والفعالة في انتشار الفساد في مختلف الدول العربية حيث يجمع علماء الإدارة والاجتماع أن الأجهزة الإدارية لا تعمل في فراغ وان البيئة الاجتماعية المحيطة بها لها تأثير مباشر على تصرفات العاملين بها. فالمجتمع المتخلف وعلاقات أفراده السلبية وعاداتهم وتقاليدهم المتوارثة تفرض نفسها على الهيئات الإدارية من خلال التعاملات اليومية كما أن للتركيبة الاجتماعية وللتنشئة الأسرية لدى أغلبية المواطنين وأخلاقهم وقيمهم الفطرية والدينية علاقة وثيقة بانتشار الفساد والمفسدين، ويؤكد علماء الاجتماع أن الأجهزة الإدارية لا تعمل في فراغ وأن للبيئة الخارجية تأثير مباشر على سلوك العاملين فيها، وعلاقات أفراد المجتمع السلبية وعاداتهم وتقاليدهم الموروثة تفرض نفسها على المنظمات فعندما تكون الروابط الاجتماعية بين أفراد الطائفة الواحدة أو القبلية في المجتمع قوية يميل المسؤولون الحكوميون لتفضيل أقاربهم وأصدقائهم ويتم التوظيف حسب الانتماءات العشائرية.

ويمكن أن نلخص الأسباب الاجتماعية والثقافية لانتشار ظاهرة الفساد في النقاط التالية:

1.ضعف الوازع الديني: إن تمسك الفرد والمجتمع بالقيم التي ينص عليها الدين الإسلامي التي تجعل المجتمع متماسكا رافضا للفساد بينما الفراغ الروحي والعاطفي يسهل الانحراف والتصرف دون وازع ديني أو ضمير أو خلق وهذا ما يجعل الفساد ينتشر ويدمر ويخرب ولا علاج لذلك إلا بالعودة إلى تحكيم الشرع والتمسك بالعقيدة الصحيحة.

2. ضعف الدور التربوي للأسرة: بفعل تقصير من بيدهم تربية الأبناء فقد ينشأ جيل منحرف السلوك مهيئة له الظروف للانحراف وارتكاب المفاسد.

3. تدني الدور التربوي للمدرسة: وذلك بتركيز المتعلمين على البعد التعليمي فقط دون الدور التوعوي والتربوي يجعل المدرسة تبتعد عن دورها في المجتمع. الاجتماعي.

4. نمط الأعراف والعلاقات بين أفراد المجتمع: والتي تتمثل بطبيعة العلاقات السائدة بين أفراد في المجتمع فعلى سبيل المثال من الطبيعي جدا أن يقوم موظف بمساعدة أو خدمة أو تسهيل معاملات أحد أقاربه أو معارفه علما بأن هذه المساعدة أو التسهيل قد تكون أحد أشكال الفساد وهي الواسطة والمحسوبية.

5. الثقافة السائدة: التي ترتبط بمدى انتشار الفساد والفاسدين وقلة المحاسبين منهم، مما قد يخلق ثقافة خاطئة وهي أن الفساد قد استشرى في جميع مناحي الحياة وهناك صعوبة في إيقافه.

6. عدم ترشيد وسائل الإعلام: ذلك أن الكثير من الفضائيات تبث مالا يتفق مع مبادئ الدين والعادات والتقاليد وهو ما يجعلها تساهم بدور كبير في في تدمير الأخلاق الإنسانية الفاضلة والعلاقات الاجتماعية وانتشار مظاهر الانحراف الخلقي للمجتمع.

7. ضعف المرتبات والأجور: وهو ما يشكل دافعا لفساد أخلاق الموظفين وتعاملهم بالرشوة وغيرها بغرض تعظيم مداخليهم وما ساهم في انتشار هذه التعاملات هو ضعف المحاسبة والمراقبة وعدم جديتها واستحالة تطبيقها.

8. عدم الاستقرار الاجتماعي: والذي نشأ بسبب التفاوت الطبقي في المجتمع والذي يعمل على تغذية مظاهر العنف الاجتماعي.

4.3. الأسباب الاقتصادية:

تلعب الظروف الاقتصادية المتردية دورا كبيرا باعتبارها أحد الدوافع والأسباب وراء ظهور الفساد الإداري في الدول النامية، ومن بين المؤيدين للتفسير الاقتصادي للفساد **كليتجاود kalitgard** الذي يضع معادلة للفساد هي : **الفساد = الاحتكار + القدرة على التصرف - المساءلة.**

ويرى **بيتر اجن رئيس منظمة الشفافية الدولية** أن الثراء النفطي هو الأرض الخصبة للفساد فأغلب الدول الغنية نفطيا هي أكثر الدول فسادا ويرى أصحاب هذا التفسير أن أغلب التصرفات الفاسدة إما تسعى إلى تحقيق منافع من خلال التعامل مع الغدارة العامة وإما قد يكون الفساد وسيلة لتجنب النفقات التي يمكن أن يتحملها الفاسدون.

ويمكن حصر الأسباب الاقتصادية في النقاط التالية:

1. تدني الأجور في القطاع العام: هناك علاقة عكسية بين مستوى تدني الأجور في القطاع العام وزيادة انتشار الفساد، مما قد يدفع بموظفي القطاع العام إلى تحسين مستوى دخلهم من خلال استغلال وظائفهم الحكومية وأخذ الرشوة.

2. التضخم الإداري: من المعروف أن حجم الكوادر العاملة في القطاع العام تفوق احتياجاته، مما قد يؤدي إلى تعقيد في الإجراءات الإدارية وصعوبة الوصول إلى المواطنين بالإضافة إلى أن رواتب هذا الكادر قد تشكل عبئا وهدرا لموارد الدولة المحدودة.

3. تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية: إن احد الأسباب الرئيسية لظهور الفساد هي تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية، إذ أن الأفراد بطبيعتهم يميلون إلى منح الرشاوى للمسؤولين لتخطي القواعد والنظم والإجراءات العامة.

4. أسباب تتعلق بالمؤسسات الحكومية: :يسبب تعقيد الإجراءات وعدم وضوحها، ضعف الرقابة، تداخل الصلاحيات بالإضافة إلى ضعف الأداء.

5.الفقر والبطالة والنزوح الريفي: حيث أن للفقر علاقة قوية بينه وبين الفساد حيث يساهم الفقر والبطالة بشكل كبير في انتشار ظاهرة الانحراف عند الفقراء والبطالين أما النزوح الريفي يساهم في تقليص فرص العمل بالنسبة لسكان المدينة.

6. ارتفاع تكاليف العيش: يزداد حدة بسبب ثبات المداخيل مما يساهم في انتشار بعض مظاهر الفساد مثل الرشوة واستغلال الوظيفة العامة في الحصول على مداخيل إضافية.

5.3. الأسباب السياسية: والتي تتمثل في ما يلي:

1. ضعف الحكومة: حيث يؤدي ضعف الحكومة إلى ظهور أشكال الفساد المختلفة، وضعف الحكومة يتمثل بعدة مؤشرات منها: غياب المجلس التشريعي، وعدم الالتزام بمبدأ فصل السلطات، وتقييد الإعلام، ومدى الشفافية أو الغموض في المعاملات الحكومية، ومدى الرقابة والمساءلة عن أنشطة الدولة المختلفة ومدى ثقة المواطنين بإجراءات الحكومة وضعف الرقابة العامة والتغييرات السياسية التي قد تؤدي إلى وجود موظفين لديهم ولاء سياسي ومن دون كفاءة عالية بالعمل.

2. ضعف المنظومة القضائية: يعتبر القضاء العنوان الأول لإقامة العدل بين الناس وصون الحقوق والحريات والمصلحة العامة، وضعف المنظومة القضائية قد يؤدي إلى تجاوزات في النصوص التشريعية، أو عدم وضع العقوبات والجزاءات المناسبة التي تضمن الردع، وعدم تفعيل الأنظمة المتعلقة بالمساءلة والمحاسبة والرقابة أو تدخل بعض المنتقدين بتطويع الأنظمة والقوانين لخدمة مصالحهم الشخصية.

3. وجود المراحل الانتقالية السياسية من نظام لآخر.

4. ضعف الإرادة السياسية أو انعدامها لمواجهة الفساد.

5. ضعف أجهزة الرقابة بالدولة ومحاربتها وعدم استقلاليتها بالشكل الكافي.

6.تمتع المسؤولين الحكوميون بحرية كبيرة في التصرف وعدم الخضوع للمسائلة لتمتعهم بأنواع من الحصانة.

7. ضعف أو عدم وجود نظام للحوكمة الرشيدة بالدولة.

8. ضعف الشفافية، ضعف وغياب دور منظمات المجتمع المدني.

6.3. الأسباب القانونية:

1. ضعف أو غياب بعض التشريعات والقوانين أو وجود ثغرات بها.

2. ضعف أو خلل ببعض الإجراءات القانونية.

عدم توافق بعض القوانين المحلية مع الدولية.